

«مواطنون ومواطنات» تعلن تصوّرها للانتخاب: لتخيير الناخبين بين التمثيل المباشر و«الواسطة الطائفية»

والشعب، أي مصدر السلطات جميعاً، هو من يقرر وتيرة المرحلة. حدّد الدستور أن «حرية الاعتقاد مطلقة»، وأن اللبنانيين متساوون، هذه هي القاعدة. ونظر إلى الطوائف بوصفها واقعاً اجتماعياً وسياسياً لا بد، للضرورة، من التعامل معها كاستثناء على القاعدة. غير أن الاستثناء يصبح إياحة للقاعدة إذا تخطى حدود الضرورة التي تبرره. النظام الانتخابي الذي نقترحه يسمح بقياس هذه الضرورة. خبرنا الحرب الأهلية قبل غيرنا، واجبنا أن نتفادي عودتها، كما واجبنا أن نقدم خارطة طريق لبناء دولة فعلية تحتاج إليها دول المنطقة حولنا للخروج من حروبها. النص الكامل للوثيقة منشور على الموقع الإلكتروني لـ «الأخبار»

التفضيلية أو النظام الأكثرى مع عدد من الأصوات للناخب الواحد) ممكنة أيضاً، ولا تتعارض مع طرحنا الذي يضمن التساوي بين المسيحيين والمسلمين، والنسب بين الطوائف، وكذلك التوزيع الجغرافي كما هو معمول به حالياً، حتى لو بلغت نسبة الاقتراع المباشر 80%.

يشكل النظام الطائفي طوقاً حول عنق الحياة السياسية اللبنانية، وهذا الطوق يشد يوماً بعد يوم، ولهذا السبب لحظ الدستور اللبناني منذ 1926، حتى آخر تعديلاته، الطبيعة المؤقتة لهذا النظام، ووصل حتى وصف «الغاء الطائفية السياسية بالهدف الوطني الاساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية». اقتراحنا هذا يشكل آلية عملية ومرحلية لتحقيق هذا الهدف،

المرشحين الذين يريد انتخابهم من بين المتنافسين في النظام التمثيلي الذي يختاره.

4- عند الفرز، تحتسب نسبة المقترعين حسب نظام التمثيل المباشر الى مجمل عدد المقترعين، فتخصص النسبة نفسها من المقاعد في المجلس النيابي للفائزين من المرشحين الذين اختاروا التمثيل المباشر، وتوزع باقي المقاعد على الفائزين من المرشحين الذين اختاروا التمثيل عبر الطوائف.

5- نفضل اعتماد لبنان دائرة واحدة والنظام النسبي، لأنهما يدفعان باتجاه تعزيز الحياة السياسية الجديدة وتركيزها حول الخيارات الفعلية المتصلة بمصالح الناس، غير أن دوائر أصغر (المحافظات) وأنظمة أخرى (النسبية مع عدد من الأصوات

أعلنت حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» تصوّرها للنظام الانتخابي، المبني على أساس تخيير الناخبين بين الاقتراع المباشر لمرشحين خارج نظام المحاصصة الطائفية، والاقتراع لمرشحين يريدون تمثيل الناخبين وفقاً لنظام «الواسطة الطائفية».

وأصدرت الحركة وثيقة تتضمن مشروعها، وبياناً يلخصه جاء فيه: خطر الحرب الأهلية ليس خطراً نظرياً. المنطقة تشتعل من حولنا بحروب عناوينها طائفية، وإن لم تصل إلينا بعد، فلأن في الخارج من ليس له مصلحة بعد في وصولها. الوضع الاقتصادي على شفير هاوية، لا يسع المهندسات المالية سوى تأجيل انهيارها، وبكلفة تبلغ مليارات الدولارات من المال العام.

القوى السياسية الطائفية القابضة على السلطة تتخبط في نقاشات حول قوانين الانتخاب، وفي ذهنها آلة حاسبة تترجم المقترحات حصصاً لكل منها، وكان آراء الناس محسومة سلفاً، وتعجز حتى عن ترتيب تحاصصها لحقوق الناس، فتعمق أزماتها الناتجة من شح الاموال ومن قلقها من خصومها الطائفيين، ما يسر المخاطر.

الحاجة ماسة لكسر القيد الطائفي الذي يخنق النظام السياسي اللبناني، وبالتالي للسماح للناس بالتعبير عن أنفسهم، وفتح أبواب بناء دولة مدنية ديموقراطية قادرة وعادلة، من دون إغفال واقع المشاعر والهواجس الطائفية الموجودة عند جزء لا يستهان به من الشعب اللبناني، والتي عزّزها مسار انهيار الدولة في العقود الاربعة الماضية.

من هذا المنطلق، تقترح حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، والمناسبة نقاش قوانين الانتخابات التشريعية، نظاماً للانتخابات التشريعية كما يأتي:

1- يعلن المرشح عند تقديم ترشيحه اختياره تمثيل الناخبين مباشرة أو من خلال الواسطة الطائفية.

2- الترشح خارج الواسطة الطائفية يعني حكماً بالنسبة إلى المرشح أنه يتحمل كل تبعات القانونية لهذا الخيار، فيما يعني الاحوال الشخصية والوظائف العامة والحضور في الفضاء العام.

3- يوم الاقتراع، يختار المقترع أن يقترع حسب نظام التمثيل المباشر من دون واسطة الطوائف، أو حسب نظام التمثيل الطائفي، ويختار

القصيرة وجسده النحيل، يمشي وحيداً على الرصيف: «إلى 65 سنة بناضل ضد كل السراقين». يُسمي، على وجه الخصوص، رئيس مجلس الوزراء ووزير المال السابق فؤاد السنيورة. على بعد أمتار قليلة، كانت فائزة مع صديقها تستعيد ذكريات الماضي «حين كانوا يضربونني وأنا أوزع مجلة النداء». يقدر السياسيون أن يسرقوا كل شيء «حتى بلدنا ولكن لن يسرقوا أملنا»، يقول حسين ابن حوش النبي البقاعية الذي لف نفسه بوشاح شبيوعي كبير عليه صورة تشي غيفارا. المشكلة التي تواجهنا «هي الدين، ولن نقرر على أن نحقق شيء إلا بفصله عن الدولة». يعي أن «الأمر تراكمية».

في الصف الامامي، مشى الأمين العام لـ «الشبيوعي» حنا غريب كتفاً إلى كتف مع عدد من السياسيين. عيناً حاول المنظمون حشد المتظاهرين خلف الصف الأول، فكانوا يتسللون عن الجانبين، متقدمين في أحيان كثيرة على القياديين. قسم من المنظمات وصل مباشرة إلى ساحة رياض الصلح، «خط السير طويل هذه المرة. هذا من مميزات القيادة الجديدة»، يقول أحدهم ضاحكاً. على وقع أظفار رجال الأمن وعناصر مكافحة الشغب، ألقى غريب كلمته «ضد هذا النظام السياسي الطائفي (... ضد سلطته الفاسدة التي تمعن في سياسات الإقصاء والظلم والاستغلال بحق أكثرية الشعب اللبناني». أوضح أنه يتظاهر ليقول لكل اللبنانيين «إن هذه الحقوق لن تتحقق إلا بالتغيير، إلا ببناء دولة وطنية ديموقراطية مقاومة». وهذه الأهداف «لا يؤمنها إلا قانون انتخابي على قاعدة النسبية والدائرة الواحدة وخارج القيد الطائفي، ومعركة هذا القانون هي معركة بناء هذه الدولة التي نريد». دعا غريب اللبنانيين إلى مواصلة النضال والبقاء «على أهبة الاستعداد للحرك والإعصام تزامناً مع انعقاد جلسات المجلس النيابي المخصصة لبحث قانون الانتخابات النيابي، والنضال من أجل تعبئة الطاقات وتنظيم حالات الاعتراض في كل المناطق، وتشكيل هيئات ومجالس محلية تؤسس لبناء حركة شعبية ديموقراطية».



«بدنا نحاسب» تترشح إلى «النيابة»

في مقابل الفريق الذي يضم قوى السلطة، ومحاولته الاتفاق على قانون «محاصصة» تعلق الأصوات المطالبة باعتماد النسبية لتصحيح النظام. من هذه الخطوات، المؤتمر الذي عقدته حملة «بدنا نحاسب» يوم السبت في مركز توفيق طبارة (الصنائع - بيروت) وحضره الأمين العام لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» شربل نحاس وممثلو عدد من الجمعيات، في البداية، ألقى المحامي واصف الحركة كلمة «بدنا نحاسب» استهلها بالمطالبة «بإقرار قانون لاطائفي يرتكز على المواطنة الحقة ويعتمد النظام النسبي الكامل ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة»، قبل أن يعلن خوض «بدنا نحاسب» للانتخابات النيابية، دعماً وترشياً، في كل المناطق. وقد قدّم الحركة أسماء «الدفة الأولى من مرشحي حملة بدنا نحاسب: أحمد الحلاني، جورج عازار، غنى دوغان، نعمت بدر الدين، هادي المنلا، هاني فياض، واصف الحركة وإلهام مبارك».

من جهته، أكد نحاس أيضاً أن الخيار في قانون الانتخابات هو «الدائرة الواحدة مع النسبية، الذي يفكك نظام الزبائنية والتوزيع الطائفي للمقاعد». وقال إن «الدولة مدنية والتعامل مع الواقع الطائفي هو استثناء. الاختيار هو العلاقة المباشرة مع الدولة وليس عبر الطوائف».

(الأخبار)

على المخضرمين».

بعد انتهاء أعمال المؤتمر، «الرئيس فتح نافذة للحوار في موضوع قانون الانتخاب. ستنظر الجواب». وهل ستعكس «حالة الطوارئ» على الترشيحات إلى الانتخابات النيابية؟ يُفضل المصدر «عدم إثارة هذا الموضوع. حتى الآن المرشح (في الشوف، بدلاً من النائب وليد جنبلاط) هو تيمور جنبلاط، ولكن يبقى الأمر رهن التطورات والظروف».

مسألة الترشح إلى النيابة «تختلف قليلاً عن الوضع الداخلي، لأنه حتى لو لم يكن الرئيس (وليد جنبلاط) مرشحاً، يبقى دوره السياسي وقيادته قائمين. أما داخل الحزب، فهناك تنظيم وقيادة وتركيبة يجب أن نحافظ عليها».

قوانين ليتقدم بها النواب».

الجلسة الثانية في المؤتمر، انتهت أعماله عند الساعة الثالثة، كانت سرية انتُخب فيها 15 عضواً هم: ريم صليبا، غيتا ضاهر، بهاء أبو كروم، سرحان سرحان، عفراء عيد، ياسر ملاعب، طارق خليل، وليد صفيح، طانيوس الزغبى، خضر الغضبان، وليد خطار، لما حريز، ميلار السيد، ربيع عاشور وأحمد مهدي. إضافة إلى هؤلاء، عين جنبلاط الأعضاء: رفيق حسين الدرويش، خالد صعب، نشات الحسينية، محمد بصيصو وجهاد الزهيري. ينفي المصدر القيادي أي إملاءات جنبلاطية لاختيار الأسماء، «كان لديه توجيه أن تكون مشاركة المرأة مؤثرة، الاهتمام بعنصر الشباب، والحفاظ

الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، الواقع اللبناني، الملف الاقتصادي - الاجتماعي، الملف المالي والضريبي، البيئة والترات، الإدارة العامة، القضاء، القوانين والتشريعات، التربية والتعليم، الشباب، المرأة، النقابات والعمال.

تقول المصادر إن أحداً لم يعترض على الخطاب السياسي «الذي حدّد الرئيس بكلمته سقفة». عدد من الحضور «تقدّم بملاحظات حول البنود المطلوبة والاجتماعية بهدف تطويرها. أخذنا بالملاحظات على أن نبتّها في اليومين المقبلين». على طريقة الأحزاب الشمولية، «لم يكن هناك اعتراض في العمق على أي فكرة». ملف الانتخابات النيابية لم يُبحث، «ولكن طرحت أفكار مشاريع

عرضه لـ «المسيحيين» بأنه يُمكن أن «تلغى الطائفية السياسية» وأن تبقى رئاسة الجمهورية من حصتهم لتبقى خصوصية لبنان. ولكن قبل الوصول إلى هذه النتيجة، يجب على الساسة «المسيحيين» أن يأخذوا الخصوصية الجنبلاطية بعين الاعتبار وهم يبحثون عن قانون للانتخابات. تمنى جنبلاط أن يتفهم رئيس الجمهورية ميشال عون وجهات النظر المختلفة، مؤكداً أن «مصالحه الجبل أهم من قضية العدد في المجلس النيابي».

بعد الكلمة الافتتاحية، انطلقت الجلسة الأولى العلنية المخصصة لعرض الوثيقة السياسية التي بحثت في: الوضع الدولي، الإقليمي والعربي، الأزمة السورية، القضية

المرشح إلى الانتخابات في الشوف، هو تيمور جنبلاط، «لكن يبقى الأمر رهن التطورات»

مباشرة إلى تطبيق الطائف» (إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المحافظات، وإنشاء مجلس للشيوخ والغاء الطائفية السياسية). أضاف: «عندما نلغي الطائفية السياسية ويصبح المجلس النيابي لا طائفي، يمكن حينها تطبيق النسبية الكاملة أو الجزئية». قدّم